# الفصل السادس

## دول جنوب أفريقيا

- جنوب أفريقيا.
- ناميـــبـــيـــا.

obeikandl.com

## جنوب أفريقيـــا :

تبلغ مساحة جنوب أفريقيا ١,٢٢١,٤٢ كيلو متراً مربعاً وعدد ســـكانها ٢٦,٧ مليون نسمة، وقسمت البلاد إلى أقاليم عدة هي: إقليم الكاب وإقليم الترنسفال وإقلـــيم الأورنج[١].

يتكون سكان جنوب أفريقيا الأصليين من مجموعات بشرية عدة وهم البـــوشمن *Bushmen* والهوتنتوت *The Hottentots* والبانتو *Bantu* ، ومن المعروف، ان البوشمن هم من أقدم سكان المنطقة، وأطلق الأوروبيون عليهم هذا الاسم وتعـــني بهـــم رجـــال الأحراش، الذين استقروا في مناطق مختلفة منها في غرب مرتفعات جريكالاند وفي دولـــة الاورنج الحرة والترنسفال وترانسكاي، واستمر استقرارهم في هذه المناطق حتى أواخـــر القرن التاسع عشر، وتميز هؤلاء بقصر قامتهم، واعتمادهم في العيش على صيد الحيوانات البرية والأسماك والتقاط الفاكهة.

أما جماعة الهوتنتوت، فقد كانوا يستقرون في منتصف القرن السابع عشر حـــول منطقة الكاب وعلى طول شواطئ نهر الاورنج وعلى ساحل في الناتال وفي بعض المنـــاطق في جنوب غرب أفريقيا. والهوتنتوت كالبوشمن يعيشون على الصيد، لكنهم يختلفون عـــن غيرهم بامتلاكهم تنظيمات اجتماعية وسياسية اكثر قدرة عما كان لدى البوشمن، فلكـــل قرية يعينون لها رئيس ومساعدون من رؤساء القبائل لحل المنازعات الناشئة في القرية.

أما جماعة البانتو الذين تميزوا بطول قامتهم، فقد اشتغلوا بزراعة الأرض وتربيـــة الماشية، وأوجدوا التنظيم السياسي والاجتماعي للقبيلة، وكان زحف البانتو إلى جنـــوب أفريقيا من الشمال والشمال الشرقي، ومن ثم تبعهم الأوروبيون، وكان لهذا الزحف آثاره المدمرة على المنطقة لأنهم قبائل غير متحضرة دمرت المراكز الحضارية التي مرت بها. ممـــا دفع البوشمن إلى النـــزوح إلى صحراء كلهاري طلبا للحماية[٢].

## دخول الأوروبيين إلى جنوب أفريقيا :

كان البرتغاليون أول الشعوب التي تمكنت من كشف الطريق إلى الشرق، ففي عام ١٤٨٥ وصل ديجو كام إلى مصب نهر الكونغو، وفي عام ١٤٨٨ وصل بارتلموديـاز إلى خليج الجوا، وبهذه الخطوة سجلت أقصى وصول إلى جنوب القارة، وما أن حل عام ١٤٩٧ حتى تمكن فاسكودي كاما من الإبحار حول منطقة الكاب ومنها واصل رحلته إلى الهند، فكان هذا أول وصول إلى الهند عن طريق رأس الرجاء الصالح[٣]. واستمر البرتغاليون يسيطرون على البحر وطرق التجارة مع الشرق إلى أواخر القرن السادس عشر.

في نهاية القرن السادس عشر بدأت هولندا تنافس البرتغال حيث تم إنشاء شركة الهند الشرقية الهولندية عام ١٦٠٢ للتجارة مع الهند، وبسبب طول الطريق للوصول إلى الشرق والعودة إلى أوروبا اضطرت الشركة إلى إيجاد محطة لتقديم الخدمات في منطقة الكاب عام ١٦٥٧ . وشكلت المجموعة الأولى من موظفيها، ومنحتهم أراض زراعية للعمل بها كمستوطنين مزارعين، وبهذه الطريقة، تشكلت المستوطنة الهولندية الأولى في البلاد. وكانت هذه بداية الاستعمار الأوروبي لجنوب أفريقيا. ونتيجة للتطور البطيء لهذه المستعمرة اضطرت الشركة إلى استيراد عدد من العمال من مدغشقر وغرب أفريقيا، لاستخدامهم عبيداً في مزارعها، ويعد هذا أول دخول للعبيد في تاريخ جنوب أفريقيا، ولكن أصبح عددهم يزداد تدريجيا حتى أصبح عدد العبيد الذين تم جلبهم إلى هذه المنطقة في عام ١٧٠٨ ما يزيد على ١٢٥٨ شخصاً.

لقد بدأت مستعمرة الكاب هذه تنمو عن طريق تشجيع الهجرة إليها من هولندا، ووصول الخبرات التجارية والمهارات المختلفة وكان على رأسها وصول ٢٠٠ فرنسي من البروتستانت بين عام ١٦٨٨ وعام ١٧٠٠، بسبب الاضطهاد الديني لأن مذهب الفرنسيين هو الكاثوليكي. وبحلول القرن الثامن عشر كانت مستعمرة الكاب قد توسعت

كثيراً وبلغ عدد سكانها الأوروبيين حوالي ١٥,٠٠٠ نسمة وكان لهذا التوسع أسبابه المختلفة، إذ تحولت هذه المستعمرة من محطة مؤقتة إلى مدينة واسعة ذات نظام دفاعي ووسائل ترفيه اجتماعية لمستوطنيها، بحيث وصلت حدودها الشمالية عام ١٨٢٦ إلى نهر الاورنج[٤].

## الاستعمار البريطاني :

احتل البريطانيون منطقة الكاب بموافقة ملك هولندا في عام ١٧٩٤ بسبب غزو فرنسا لهولندا، واستمر احتلالها لها إلى عام ١٨٠٢ إذ أنهى صلح أميان* الحكم البريطاني في الكاب، إلا أن بريطانيا، التي شعرت بأهمية الموقع، عادت ثانية عام ١٨٠٦ وهاجمت المستعمرة من جديد ونجحت في احتلالها ولم تخرج منها، بل عززت حاميتها بخمسة آلاف بريطاني وصلوا إلى الكاب دفعة واحدة عام ١٨٢٠[٥]، واستمر الحال إلى أن أقر مؤتمر فينا عام ١٨١٥ ضم مستعمرة الكاب إلى بريطانيا.

لابد هنا من التطرق إلى بعض العوامل التي أدت إلى نجاح سيطرة البريطانيين على المستعمرة، وأهمها أن الهولنديين كانوا يواجهون منافسة تجارية متزايدة من كل من الفرنسيين والبريطانيين، وإن هذه المنافسة قادت إلى زعزعة أركان التجارة الهولندية بصورة عامة، وفي الكاب بصورة خاصة، وكذلك قيام الحروب الأوروبية ومشاركة الهولنديين بها، فضلا عن سوء أوضاع الإدارة الهولندية للمستعمرة ذاتها.

وفي عام ١٨٠٣، دخلت بريطانيا الحرب مع فرنسا والتي استمرت حتى عام ١٨١٥، حيث عقد مؤتمر فينا معلناً إنهاء الإمبراطورية النابليونية، ولتمنع بريطانيا عدوها فرنسا وهولندا من عرقلة تجارتها مع الهند من خلال مدينة الكاب، أرسلت عام ١٨٠٦ قواتها لاحتلال المدينة، وعلى الرغم من هذا كله، فإن بريطانيا لم تضم المستعمرة إليها رسميا إلا في عام ١٨١٤.

وفي المدة ما بين عام ١٨١٤ إلى عام ١٨٣٤ قام البريطانيون بتحقيق إجـــراءات عدة لتحسين الوضع الاقتصادي والمالي والقضائي والإداري، وطبيعي ان يكون الهدف من هذه الإجراءات هو لتحسين أحوال البيض أو المستوطنين الجدد، وإصدار قرار لإحـــلال اللغة الإنكليزية، عام ١٨٢٢، محل اللغة الهولندية، لتصبح اللغة الرسمية في البلاد، ونجد ان أهم الإجراءات الإدارية الأخرى التي قامت بها الحكومة البريطانية هـــو تأســـيس مجلـــس استشاري *A dvisory Council* في مدينة الكاب في عام ١٨٢٥، ومهمته استشارية مـــن دون إلزام، وفي عام ١٨٣٤ اتخذت الحكومة البريطانية خطوة أخـــرى لتطـــوير العمـــل الدستوري وهو إدخال نظام الجمعية لتشريعية *Legislative Council* التي تكونت مـــن مجلسين أحدهم تشريعي والآخر تنفيذي، يشغل جميع المناصب فيهما موظفـــون بحكـــم وظائفهم أو بالتعيين.

وعلى الرغم من محاولات البريطانيين لتطوير المستعمرة، إلا أن الاضطرابات بين المستوطنين البيض والبانتو أخذت تزداد حدة، وكانت المقاومة تنفجر بين الحين والآخـــر بين البوير *Boers* الذين يستقرون على حدود الكاب ومنطقة قبائل الاكزوســـا *Xhosa* ، وكان هؤلاء يتصفون بالحزم والتصدي لكل من يقترب من أراضيهم. مما دفع الحكومـــة البريطانية في عام ١٨١٢ إلى توسيع حدود المستعمرة، وذلك لإيجاد منطقة عازلـــة بـــين المستعمرين وقبائل الاكزوسا، وعرفت هذه المنطقة التي تم التوسع فيها باسم الزوروفيلـــد *THE ZUURVELD* والـــتي كانـــت تشـــغلها جماعـــــتا نـــدالمبي *NDHLAMBI* والجونوكويبي *GUNUKWEBE* اللتان تم إجلاؤهم منها بالقوة، وكان هذا بداية لمشروع كبير ظهرت الحاجة إليه بعد انتهاء الحروب النابليونية، حيث ظهرت قوة بريطانية عاطلة بعد الحرب، فكان قرار الحكومة البريطانية السماح لهم بالاســـتقرار في هـــذه المنطقـــة، ووصلت الدفعة الأولى منهم عام ١٨٠٢ بعد أن قدمت لهم التسهيلات الماليـــة، وبهـــذا يكون قد ظهر ولأول مرة فلاحون بريطانيون في جنوب أفريقيا.

لكن المشكلة الحقيقية التي واجهت الاستعمار في المنطقة هي مشكلة استرقاق مواطني البلد، حيث كان البوير يرون أن يأخذ الأوروبيون نصيبهم من العبيد الأفارقة، وهذا الانحراف في التفكير خلق فيما بعد مشكلة جوهرية هي مشكلة التمييز العنصري، التي صاغت الحياة في جنوب أفريقيا.

ولأسباب متعددة قام المستوطنون البوير بتوسيع منطقة استيطانهم وكان هذا على أشده عام ١٨٣٦ وهو ما سمي "بالزحف العظيم" أو "الهجرة الكبرى"، وهي عبارة عن هجرة منظمة تنظيماً دقيقا ولها قيادة خاصة، تهدف إلى تأسيس وطن جديد، ولقي الزاحفون مقاومة عنيفة من الشعوب المحلية، فاصطدم معهم النديبيلي بقيادة مزيليكازي لكنهم انتصروا عليهم، ولهذا توطن الزاحفون شمال نهر الغال والاورنج، وكانت أقوى المواجهات مع قبائل الزولو في الناتال بزعامة دنجان *Dingane* والذي اضطر فيما بعد إلى توقيع معاهدة استسلام عام ١٨٣٨ مع البوير، تنازل بموجبها دنجان عن جانب كبير من الناتال، وكانت هذه بداية تأسيس جمهورية جديدة عرفت باسم جمهورية الناتال، وبعد عشرة أعوام، أي في عام ١٨٤٨، ضمها البريطانيون إلى نفوذهم، وجعلوها تابعة لمستعمرة الكاب[٦].

لكن قبائل الزولو ومعهم قبائل النديبيلي والبيمبا والياو، لم يستسلموا للبريطانيين لرغبتهم بحكم بلادهم وشعوبهم بأنفسهم، حيث تمكنت هذه القبائل من الحفاظ على سيادتها واستقلالها وأمنها حتى أوائل سبعينات القرن التاسع عشر، وعاشت زعامات هذه القبائل وعلى رأسها سيتشوايو، زعيم الزولو، ولوبنغولا، مستخدمين استراتيجية استخدام الطرق الدبلوماسية أول الأمر ثم طرق المقاومة المسلحة بعد ذلك، وإلى فترة الثمانينات أخذت الحكومة البريطانية تتحين الفرص لضرب قبائل الزولو، لتحقيق اتحاد بين المستعمرات الاستيطانية، وبالفعل تم غزو زولولاند في ١١ من يناير عام ١٨٧٩ ومن ثلاثة مواقع بقيادة اللورد شلمسفورد، وفي ٢٢ من الشهر نفسه حقق جيش الزولو انتصاراً

تاريخيا على القوات البريطانية في موقعة ايساندهلوانا حيث تمكنوا من قتل ١٦٠٠ جندي ورد الباقين على أعقابهم، لكن هذه القوات المغتصبة أعادت الهجوم ثانية في ٤ يوليو من العام نفسه وتم اجتياح منطقة الزولو والاستيلاء عليها، ومن نتائج هذا الاجتياح هو نفي الزعيم سيتشوايو الى مدينة الكاب وتقسيم زولولاند إلى ثلاثة عشر قسما، تحت إشراف زعماء يؤيدون الغزاة الطامعين، وعلى الرغم من عدم استقرار المنطقة بسبب الحروب الأهلية والاضطرابات، اضطرت السلطات على السماح لسيتشوايو بالعودة إلى وطنه ، ليخوض الحرب ضد منافسيه من زعماء القبائل، إلا أنه توفى أثناء تراجعه عند اشتداد المعركة في عام ١٨٨٤، وتولى زعامة الزولو ابنه دينيزولو وهو في الخامسة عشر من عمره، الذي اعتمد مباشرة على تأييد البيض له، وهكذا خضعت قبائل الزولو إلى السيطرة البريطانية[٧]، ومر شعب النديبيلي، بقيادة الزعيم لوبنغولا، بنفس ظروف النضال التي مر بها شعب الزولو.

وحتى عام ١٨٥٧ كان في جنوب أفريقيا خمس جمهوريات للبوير وهي: الاورنج الحرة وجنوب أفريقيا وليدنبرج وزوتبانزبرج وأوترخت وكذلك ثلاث مستعمرات بريطانية هي: الكاب والناتال وكفراريا البريطانية[٨].

وبصورة عامة تميزت المدة من عام ١٨٥٨-١٨٩٩ بالاتجاه نحو الاتحادات، والتي أقامتها بريطانيا تحت رعايتها، وما رافقها من سياسة التوسع، تلك السياسة التي قادتها إلى الاصطدام مع البوير، حيث اندلعت الحرب بينهما في عام ١٨٩٩ واستمرت حتى عام ١٩٠٢، حيث تم عقد صلح فيرنيجينج بينهما، الذي حقق التفاهم المشوب بالشك والحذر بين الجانبين.

## التطورات السياسية في البلاد :

لقد أحرزت عملية التوحيد السياسية في جنوب أفريقيا بين عام ١٩٠٢ و١٩١٠ تقدما ملموساً، لأنها اتخذت خطوات هامة نحو اتحاد نهائي، وكنتيجة للسلام والاستقرار الاقتصادي أضحى النشاط السياسي حقيقة في مستعمرتي الترنسفال والاورنج الحرة، ففي المستعمرة الأولى أسس بوثا *Botha* وسمت *Smuts* حزب الشعب في عام ١٩٠٥، وكان من أهم مطالبه، التضامن بين البيض جميعا، من بوير وبريطانيين، وفي مستعمرة الاورنج ظهر حزب *Unie Party Orangia* ، وفي الكاب تمكن هوفمير من تحويل حزب رابطة الافريكانرز *A frikaner Band Party* من حزب بوري إلى حزب أشمل وهو حزب الأفريقيين الجنوبيين *South African Party* ، والذي أصبح من الممكن أن ينضم إلى صفوف البريطانيين والبوير من أجل بناء أمة جديدة تتكون منهما.

وأخيرا وبعد مناقشات بدأت منذ عام ١٩٠٨ حول دستور الاتحاد (اتحاد جنوب أفريقيا)، اعتمد البرلمان البريطاني مشروعاً باسم قانون جنوب أفريقيا *South Africa Act* في ١٣ من مايو ١٩١٠، وبموجب هذا القانون ظهرت الدولة الاتحادية الجديدة التي تكونت من المستعمرات الأربعة، وترأس الحكومة الجديدة فيها لويس بوثا كرئيس للوزراء.

ويتوجب الإشارة إلى أن البيض قد عدوا يوم إعلان قيام جنوب أفريقيا،يوماً لميلاد أمة جديدة على عكس الأفارقة الذين كانت هذه العملية بالنسبة لهم لا تشكل أية أمل في تحقيق عدالة أو مستقبل زاهر، واحتفظت بريطانيا بمستعمراتها الأفريقية الأخرى في منطقة جنوب أفريقيا من دون دمجها في الاتحاد، وهي بتشوانالاند وسوازيلاند والروديسيتين، ويمكن القول أن الدستور كان بمثابة انتصار للمتطرفين البوير لأنه اعتمد على العرق باعتباره أساسًا للمجتمع.

لأن البوير كانوا منقسمين إلى فئتين سياسيتين، هما المعتدلون ويتزعمهم رئيس الوزراء لويس بوثا وجان كريستيان سمث، والفئة الأخرى هي فئة المتطرفين التي يتزعمها هرتزوج *Hertzog* .

## الأحزاب السياسية في البلاد :-

لقد كان من ابرز الأحزاب السياسية هو الحزب الوطني (*NP*) ، الذي أسسه البيض في عام ١٩١٣ بزعامة هيرتزوج وشعاره، جنوب أفريقيا أولا، ذلك الشعار الذي دعمه البوير كثيراً، ففي عام ١٩٢٤ خاض الحزب الانتخابات وفاز بها وشكل حكومة ائتلافية مع حزب العمل البريطاني لجنوب أفريقيا.

وفي عام ١٩٣٣ تم تشكيل حزب جديد هو الحزب المتحد *The United Party*، وهو عبارة عن ائتلاف بين حزب جنوب أفريقيا والحزب الوطني، وأصبح زعيم الحزب الأخير هيرتزوج زعيما للحزب الجديد، وخلال هذه الحقبة أسس مالان *MALAN* حزبا راديكاليا باسم حزب الوطنيين الخاص *Purified Party*، ومن أهم أهدافه الدعوة إلى النظام الجمهوري ، وظهر حزب آخر تحت اسم حزب الدمنيون *Dominion Party* الذي أسسه جماعة من البريطانيين المتطرفين كرد فعل لاتجاهات حليفهم سمت.

وعلى الرغم من اختلاف المواقف بين جميع الأحزاب، إلا أنهم كانوا موحدين في مواقفهم تجاه سياسة التفرقة العنصرية وتطبيقها، ومثالنا على ذلك هو ما نادى به الحزب الوطني بزعامة مالان والحزب المتحد الذي كان لا يختلف كثيرا عن سابقه حيث طالب بقدر من العدالة لغير البيض، ومع هذا ظهر الحزب التقدمي والحزب الليبرالي سنة ١٩٥٣و١٩٥٩ على التوالي، وهما حزبان معارضان للعنصرية *anti –racialist*، ويتسمان بالاعتدال ويؤمنان بحق الانتخابات والحقوق الدستورية الأخرى بغض النظر عن الجنس[٩] .

وبعد الحرب العالمية الثانية بدأ الاتجاه العام ينحو نحو إعلان الجمهورية التي يؤيدها الأفريكانرز، وأخذ هذا الاتجاه يتحرك ببطء حتى عام ١٩٦٠، حيث اتخذت خطوات محددة نحو النظام الجمهوري، ففي ٥ أكتوبر من العام نفسه، جرى استفتاء فيما إذا كان بالا مكان أن يحل رئيس الدولة محل الملكة، و لم يسمح بالتصويت إلا للأوروبيين فقط، وكانت نتيجة هذا الاستفتاء ان أصبحت جنوب أفريقيا جمهورية خارج نطاق دول الكومنولث في ٣١ من مايو عام ١٩٦١، وأصبح الاتحاد يحمل اسم جمهورية اتحاد جنوب أفريقيا(١٠).

## المقاومة الوطنية :

منذ نزول الرجل الأبيض على أرض جنوب أفريقيا، لم يستحسنه الأفارقة، لكن الوعي الوطني الجماعي لم يأخذ مداه إلا عندما أمعن المستوطنون في ممارسة مختلف أشكال التمييز العنصري، وكان ذلك قد بدأ مبكراً بتراخيص المرور (*Pass Law*) الذي صدرت في عام ١٨٠٩، وتهدف إلى التحكم في حركة الأفارقة في بلادهم التي ولدوا فيها ونشأوا عليها هم وأجدادهم، وإلى جانب أشكال المقاومة المعتادة والمتمثلة في التمردات وحركات الكنائس الأفريقية المسيحية، والاضطرابات العالمية والتنظيمات التي قامت على أسس اثنيه، خلال الأعوام من ١٩١٩ إلى عام ١٩٥٣. وكانت قد ظهرت أشكال جديدة للتنظيم السياسي الأفريقي خارج هذا الإطار والذي يقوم على منظمات النخبة ومنظمات الطبقة العاملة، وكان المؤتمر الوطني الأهلي الذي تأسس في عام ١٩١٢ (والبعض يحدده عام ١٩١٠)، هو أول منظمة في أفريقيا الجنوبية بل وأكثرها أهمية على الإطلاق، وتأسس هذا المؤتمر أول الأمر كمنظمة أفريقية لجميع بلدان الجنوب الأفريقي التي ترزح تحت السيطرة البريطانية. وحضر المؤتمر التأسيسي ممثلون عن روديسيا وباسوتولاند وبتشوانالاند وسوازيلاند، ثم أعقب ذلك ظهور منظمات وطنية في كل بلد من هذه البلدان على حده، وكانت بوجه عام تخضع لتأثير المؤتمر الوطني الأهلي من حيث الاسم والهيكل التنظيمي

والبرنامج واللوائح، وفي المؤتمر السنوي الذي عقد في عام ١٩٢٥، أبدل اسمه إلى "المؤتمر الوطني الأفريقي"، وفي العام نفسه اختار المؤتمر نشيده وعلمه، وكان النشيد يسمى(نكوزي سيكليل لافريكا) ومعناها (بارك اللهم أفريقيا)، وتم اختيار العلم بألوانه الثلاثة - الأسود والأخضر والذهبي- فالأسود يرمز إلى لون الشعب، والأخضر يرمز إلى الحقول الخضر والمروج، والذهبي يرمز إلى ثروة البلاد الرئيسية الذهب(١١).

لقد ناضل حزب المؤتمر الوطني الأفريقي منذ تأسيسه من أجل إسهام الأفارقة في السلطة مستخدماً أسلوب النضال السلمي لتحقيق أهدافه، لذلك انتشر تدريجياً في أوساط الفلاحين في القرى، لان معظم أتباعه ومؤيديه كانوا من خارج المدن.

لقد أثارت شعبية هذا الحزب سلطات الاحتلال البريطاني، لذلك بدأت باعتقال قادته وكوادره، من أمثال جون دوبي وموروكا، ونلسن مانديلا وولتر سيزولو، ونفي آخرين من أمثال اليفر تامبو، وموزس كوتاني، لذلك أصبح الحزب يعاني من النقص في قيادته، ولكن هذا لم يمنعه من مواصلة نضاله، فواصلت فروعه عملها، وحققت اتصالاتها بزعمائها المعتقلين والمنفيين من أجل الاستمرار في العمل الحزبي، فأسس هؤلاء منظمة جديدة أطلق عليها "رأس حربة الأمة الحديدي"، وغايته هو إتباع أسلوب العنف والكفاح المسلح(١٢).

لقد دفعت سلطات الاحتلال البريطاني هذا الحزب لكي يطور كفاحه من الأسلوب السلمي حين كان يطالب بتحقيق مطالب الشعب وبوحدة التجمعات الشعبية، وتنظيم الأناشيد الوطنية المستوحاة من الحياة الزنجية فضلاً عن الخطب السياسية، إلى الكفاح المسلح، مطالباً بحريته واستقلاله.

بعد الحرب العالمية الأولى خاض الحزب العديد من المعارك السياسية وحقق نجاحات سياسية متفاوتة، ففي عام ١٩٢٦ قاد حملة جماهيرية ضد سلسلة من القوانين العنصرية الجديدة والتي حاولت حكومة جنوب أفريقيا تنفيذها، وفي شباط من السنة نفسها عقد المؤتمر الوطني الأفريقي مؤتمرا وطنيا أدان فيه بشدة كل أنواع الفصل

العنصري، وطالب بمساواة يكفلها الدستور، بين جميع المواطنين بغض النظر عن لون البشرة[١٣].

وقاد الحزب في العام نفسه دعوة إلى عقد المؤتمر الأول لغير الأوروبيين، وشاركه في هذه الدعوة عدد من المنظمات السياسية الأفريقية، كالمنظمة السياسية الأفريقية للملونين والمؤتمر الهندي لجنوب أفريقيا، وأعلن المشتركون في المؤتمر رفضهم لأية سياسة للتمييز على أساس اللون أو العنصر، ودعوا إلى تعاون أوثق بين القطاعات غير الأوروبية في جنوب أفريقيا، وكان انعقاد هذا المؤتمر بداية جديدة وخطوة مبكرة باتجاه إنشاء جبهة متحدة مناهضة للعنصرية في جنوب أفريقيا[١٤].

لم تستطع المنظمات السياسية المبكرة من تكوين قاعدة اجتماعية عريضة إلا أنه لا يمكن الشك للحظة واحدة في أنها مهدت الطريق لمنظمات أكثر عددا من الأتباع، وأكثر قوة وفاعلية. وقدمت حركات الطبقة العاملة في المناطق الصناعية شكلا آخر من أشكال الكفاح ضد الاستعمار، وحدث أول احتجاج جماهيري في اتحاد جنوب أفريقيا، في عام ١٩١٣، عندما قامت مجموعة من النساء العاملات في إقليم الاورنج بتظاهرات احتجاج كبيرة، وكانت نتيجتها زج عدد كبير منهن في السجن، وحدث احتجاج آخر من قبل العمال في عام ١٩١٩، لمشاركة الحزب الوطني الأفريقي في الترنسفال، للدفاع عن حقوقهم وعن مطالبتهم بإلغاء رخص المرور، ولكن قضت عليها سلطات الاحتلال بقوة السلاح.

واستمر العمال يقودون الإضرابات في المدة من عام ١٩١٨-١٩٢٠، في محاولة منها لتحسين أحوالهم المعاشية ولغرض تنظيم أنفسهم، أسسوا اتحاد عمال الصناعة والتجارة الأفريقيين في يناير عام ١٩١٩ بمدينة كاب، وفي خلال إضراب لعمال الموانئ الأفريقيين والملونين، عقد مؤتمره التأسيسي الأول وحضره' حوالي ثلاثين عاملا، إلا أن عدد أعضاء هذا الاتحاد أخذ في الزيادة فأصبح عددهم في عام ١٩٢٤ يربو على الثلاثين ألفا، وفي عام ١٩٢٧ ارتفع عددهم إلى مائة ألف، وأصبح للاتحاد فروع خارج حدود

جنوب أفريقيا، ووحد نقابات العمال لغير البيض عام ١٩٢٠، وأعلن أن مجال نشاطه يشمل القارة الأفريقية بأسرها، وبتأسيس الاتحاد الصناعي والتجاري في مدينة الكاب ودمجه مع نقابات العمال لغير البيض عام ١٩٢٠ حيث أصبح اسمه اتحاد عمال الصناعة والتجارة لجنوب أفريقيا[١٥].

وفي الثلاثينات من القرن العشرين، ازداد الوعي السياسي أكثر لا سيما بعد صدور قوانين عام ١٩٣٥، التي حرمت على الأفارقة المشاركة في الانتخابات بمدينة الكاب، ودفعت إلى توحيد عدة هيئات أفريقية تحت اسم حزب مؤتمر جميع الأفريقيين، إلا أن الأساليب السلمية التي اتبعها هذا الحزب، لم توقف حكومة جنوب أفريقيا من تنفيذ سياستها. وفي عام ١٩٣٦ صدر قانون تمثيل الوطنيين الأفارقة في المجلس النيابي، وحين مارس هؤلاء نقد الحكومة في قوانينها الجائرة كقانون الأراضي وقانون تراخيص المرور، لم تستطع الحكومة تحمل ذلك النقد فاضطرت في عام ١٩٤٦ إلى تأجيل اجتماعات المجلس إلى أجل غير مسمى[١٦].

وضمن هذه الأحداث أخذ الشباب يتلمس طريقه، لينتظم في عام ١٩٤٤ بمنظمة أطلقت على نفسها رابطة الشباب، لتكون جناحا للمؤتمر الوطني الأفريقي، وكانت هذه المنظمة عنصر قوة ودفع في داخل حزب المؤتمر الوطني الأفريقي، حيث جاء في إعلان تشكيل الرابطة ما نصه " إن رابطة شباب المؤتمر هي العقل المفكر ومركز الثقة والقوة المحركة لروح القومية الأفريقية وروح التحرر والمناداة بالحكم الذاتي"[١٧].

لم تستجب سلطات الاحتلال إلى مطالب الأحزاب الوطنية، مما دفعها في أواخر الأربعينيات إلى استخدام أسلوب العصيان المدني والإضراب، ففي عام ١٩٥٢ قرر الأفارقة التظاهر ضد القوانين العنصرية ولا سيما قانون تراخيص المرور، وقاد هذه التظاهرة ونظمها كل من نيلسون مانديلا واماليفر تومبو، وقدما إلى الحكومة مذكرة دونا فيها مطالب الشعب وأعلماها فيها بأن الشعب سيتظاهر إذا لم تحقق مطاليبه، وكان رد

الحكومة متوقعا، وهو أن التظاهرات ستقمع بالقوة وسيعتقل المسؤولون عنها، هـذا مما عقد الأمر وقاد إلى احتجاجات أخرى، وفي العام ذاته قدم احتجاج حزب المؤتمر الوطني الأفريقي وحزب المؤتمر الهندي لجنوب أفريقيا إلى الحكومة البريطانية على القوانين العنصرية الظالمة، فأدركت الحكومة خطورة الموقف واضطرت إلى تعديل قانون العقوبات في عام ١٩٥٣، الذي عد الاحتجاج على أي قرار تصدره الحكومة جنحة يعاقب عليها القانون(١٨).

لقد شدد حزب المؤتمر الوطني الأفريقي من نضاله ليس في الداخل فحسب بل صاحبته نشاطات أخرى خارج جنوب أفريقيا، من أجل أن يوصل صوت الشعب إلى العالم، فأسهم في تحقيق مشاركة طويلة الأمد لأبناء جنوب أفريقيا في حركة الجامعة الأفريقية، و أسهم أعضاؤه المؤسسين في مؤتمرات الجامعة، بالعمل على الاتصال بدول العالم ومنظماته، حيث سافر أعضاء بارزون من حزب المؤتمر إلى الصين وبريطانيا والاتحاد السوفييتي، لعرض قضية شعبهم وشرحها والتأكيد على مطالبهم، كإلغاء قانون المرور، وإلغاء تعليم البانتو العنصري، وتوفير فرص العمل والسكن والأمن والضمان الاجتماعي للسكان الأصليين، والاعتراف بالسود في ممارسة حياتهم السياسية، وحق تملك أدوات الثروة كالمصارف والمصانع وغيرها من دون استثناء(١٩)، إن هذه المطالب كانت دوما تلهب مشاعر الجماهير.

انشق حزب عموم الأفريقيين *Pan Africans* عن حزب المؤتمر الوطني الأفريقي في عام ١٩٥٨، ونادى بالعمل ضد قوانين تراخيص المرور عن طريق العمل السلمي، ولكنه هو أيضا لم ينجح مع الحكومة، التي استمرت في سياسة الاعتقال والسجن لكل من يعارض سياستها، وفي مطلع الستينات تطور الأمر نحو المواجهة، وبسبب تكرار واستمرار الاحتجاجات والإضرابات التي كان يقودها نلسون مانديلا ، أعلنت الحكومة حالة الطوارئ واتهمت قادة حزب المؤتمر الوطني الأفريقي بقيادة أعمال العنف وإثارة

الفتن، وفي ضوء ذلك أعلنت الحكومة العنصرية في ٨ من نيسان عام ١٩٦٠، حظر عمل حزب المؤتمر الوطني واعتباره خارجا عن القانون، مما دفع الحزب إلى نقل عمله إلى المنفى في زامبيا[٢٠].

وعلى الرغم من الإجراءات العنيفة ضد الحركة الوطنية إلا أن عجلة النضال لم تتوقف، ففي ديسمبر عام ١٩٦١ ظهرت جمعية سرية سمت نفسها " حربة الشعب "، وأعلنت في بيان تأسيسها بأن الهيئات الوطنية كانت دوما تستخدم حتى الآن المقاومة الوطنية السلبية (سياسة اللاعنف)، وحان الوقت للأمة أن تختار بين أمرين: إما الإذعان أو القتال، وهكذا شهدت الأعوام من ١٩٥٠ إلى ١٩٦٠ فشل أسلوب اللاعنف، وأخذت قوى الشعب الأفريقي تتحدى علانية نظام التفرقة العنصرية، وفي الوقت نفسه استمر البيض في عزل الأفريقيين، وازدادوا قوة في تعاملهم معهم، وتوالت تصريحاتهم التي يؤكدون فيها رفض البيض اشتراك الرجل الأسود في حكم البلاد. وحين وجه سؤال إلى السيد ب.ك.ليبالو، السكرتير العام لحزب مؤتمر الجامعة الأفريقية، حول التمييز العنصري، أجاب انه منذ عام ١٩٦٣ أصبح (بوكو) شعارا لحزبه وبوكو تعني (وحدنا) وهو التعبير السري الإرهابي للحزب[٢١].

وفي الفاتح من أيار-مايو عام ١٩٦٣ تبنى البرلمان قانوناً نص على تعذيب المعتقلين، وبعده وجد العديد من السجناء مشنوقين في سجونهم الانفرادية، بدعوى أنها حوادث انتحار، وفي ١١ من يوليه-تموز عام ١٩٦٣ جرت محاكمة نلسون مانديلا وقادة آخرين في إحدى ضواحي بريتوريا، وكانت التهمة الموجهة لهم هو أنهم متهمون بتنفيذ ١٩٣ عملا تخريبيا، وأنهم خططوا لقلب الحكومة في الداخل والخارج. فأجاب مانديلا المدعي العام عند توجيه الاتهام بحجج دامغة، موضحا له سياسة اللاعنف التي سار عليها الحزب بتواريخها، واعترف بأن أتباعه تلقوا التدريب في عدة أماكن كالجزائر مثلا، وانهم قد وصلوا إلى طريق فيه خياران لا ثالث لهما وهو: اما الخضوع أو النضال، وان ما تم اختياره من طرق التخريب هو للفت انتباه الحكومة لأهداف الأفارقة، وهي الحرية

والازدهار والعمل ضد الفقر والجهل والذل، وردد لائحة من المطالب تلخص المحنة التي يمر بها الأفريقيون وقال:" نحن نريد أن نحيا في المكان الذي نجد فيه عملا، لا أن نطرد منه لأننا لم نولد فيه ... ونريد أن يكون باستطاعتنا الخروج بعد الساعة الحادية عشرة ليلا. وتريد نساؤنا أن يعشن مع أزواجهن، ونريد بوجه خاص المساواة في الحقوق"، وبعد أن انتهى دفاعه توجه إلى القاضي وقال: " لقد قدت طول حياتي معركة الشعب الأفريقي هذه، وناضلت ضد السيطرة البيضاء كما ناضلت ضد السيطرة السوداء، وذلك لأنني أحب فكرة مجتمع ديمقراطي حر، وأتمنى أن أعيش حتى أتمكن من تحقيقها. وإذا لزم الأمر فإنني على استعداد لأن أموت في سبيله"[٢٢]، وقد حكم على مندلا ورفاقه بالسجن مدى الحياة.

وازداد التوتر حدة وقامت حكومة جنوب أفريقيا بتكديس الأسلحة المتنوعة تساعدها الدول الغربية لاستخدامها ضد المناضلين، وازداد عدد نزلاء السجون بحيث أصبح عددهم في منتصف الستينات حوالي (٦٧٦٣٦) شخصا، بحيث أصبحت التهم سهلة في لصقها على من يريدون إدخاله السجن، وفي أواسط السبعينات بدأت تظهر بوادر تدابير أولية لكسر حدة الفصل العنصري في ميادين هامشية كإقامة المسارح وصالات الرياضة المشتركة أو إقامة الفنادق المفتوحة للجميع وغيرها، وتم منح حق الإضراب للسود في ظروف محدودة، وبمرور السنين أصبحت حكومة جنوب أفريقيا تمر بمأزق، لان البيض أصبحوا لا وطن لهم يذهبون إليه[٢٣].

وبسبب ضغط الرأي العام العالمي في السنوات الأخيرة والعمل الثوري داخل جنوب أفريقيا من أجل تخفيف سجن مندلا تم نقله في بيت مستقل داخل أسوار السجن ليتمكن من مقابلة أفراد أسرته، وعلى الرغم من تكرار المحاولات الدولية فان مندلا كان يرفض حتى الخروج من السجن ما لم تتحقق مطالب شعبه، وأخيرا أذعنت السلطات لكافة الضغوط فتم نقله إلى بيت داخل سجن فيكتور فيرستر الواقع على مسافة ٣٥ كيلواً

مترا من مدينة الكاب. وعلى الرغم من هذا الإجراء لم تهدأ حركة النضال إلى أن حل يوم ١٠ من شباط/فبراير عام١٩٩٠ الذي أعلن فيه كلارك، رئيس حكومة جنوب أفريقيا، خبر إطلاق سراح مندلا(٢٤).

وأخيرا اضطرت حكومة جنوب أفريقيا وتحت ضغط شعبها والعالم أجمع إلى أن تلبي نداء الحق، وهو نداء حكم البلد بأهله، فجاء عام ١٩٩٤ مكللا بالنجاح بفوز حزب مندلا في انتخابات الرئاسة وتسلم السلطة، فأصبح مندلا رئيسا للجمهورية، وبدأ بالفعل يعمل على تحقيق ما سجن من أجله في عام ١٩٦٣، حين قال في المحكمة أمام القاضي أتمنى أن أعيش حتى أتمكن من تحقيق ما ناضلت من أجله.

## الفصل العنصري :

وبما ان موضوع "العزل العنصري" أو "التمييز العنصري" أو "الفصل العنصري" كان محور نضال الأفارقة فلا بد من تقديم عرض موجز لتطبيقات نظرية العزل العنصري العملية ولا سيما فيما يخص التشريعات المتعلقة بالأرض والعمل والحقوق السياسية والاجتماعية، لكي يتم الإطلاع على بشاعة أسلوب تعامل الأوروبيين مع مواطني البلد الأصليين .

### - العزل المكاني : *Territorial Segregation*

ويشمل التشريعات الخاصة بالأرض، والتي كانت بدايتها صدور تشريع عام ١٩١٣، وبمقتضاه تم تقسيم المنطقة إلى منطقتين محددتين.على أساس عرقي، وبموجب هذا التشريع لم يعد يسمح للأفارقة بالعيش خارج المناطق المحددة لهم، والتي تسمى المعازل. وأما في عام ١٩٢٣ فقد صدر قانون آخر باسم قانون المناطق الحضرية الوطنية، بهدف السيطرة على الأفارقة المستقرين في المناطق الحضرية، من أجل ضمان الفصل الكامل بين مناطق الأوروبيين والمناطق المحددة للأفريقيين.

أما في عام ١٩٥٠ فقد صدر قانون مناطق المجموعات وقانون تسجيل السكان، وبموجب هذا القانون خصصت مناطق لكل مجموعة عرقية بحيث لا يمكن تجاوزها أو الشراء خارج حدودها، وتم تصنيف المجموعات العرقية إلى الأصناف التالية: البيض والملونين (من زواج مختلط)، والوطنيون. اما قانون تسجيل السكان فكان يقضي التسجيل كل حسب جنسه أو عرقه.

**- العمل :**

امتدت سياسة العزل العنصري إلى مواقع العمل الميداني أيضاً، فكان الهدف منها هو الحفاظ على المستوى المتدني للأفريقيين وممارسة العمل الذي لا يتطلب مهارة، ففي عام ١٩١١ تم سن قانون المناجم والأشغال الذي يحظر على الأفريقيين التعيين في المناجم بصفة عمال مهرة، فضلا عن صدور تشريعات تنص على عدم جواز انتساب العمال البيض وغير البيض إلى نقابات عمالية واحدة، خشية ان يستغلها الأفارقة للمطالبة بحقوقهم السياسية فتصبح مهددة للحكومة.

ما من شك أن حكومة جنوب أفريقيا، كانت تخشى الحركة العمالية لأنها مجال لتدريب السياسيين الأفارقة المعارضين لسياسة الحكومة الرسمية القائمة على التفرقة بين السود والبيض في العمل والأجور والإسكان، فعندما تأسس اتحاد أفريقيا للعمال الصناعيين والتجاريين، كسب هذا الاتحاد تأييداً من الأفريقيين لمطالبته بتحسين الأجور وإلغاء القوانين العنصرية.

وفي الثلاثينات قررت حكومة جنوب أفريقيا شن حملة ضد سوق العمل الخاص بالأفارقة، ففي عام ١٩٣٧أصدرت قانونا تمنع بمقتضاه الأفارقة من الانضمام إلى الاتحادات العمالية المسجلة، فبحكم هذا القانون بقي الأفارقة مشتتين.

أما في الخمسينات فقد أجازت الحكومة قانونا جديداً باسم قانون تشريع العمال الوطنيين، نص على تشكيل لجنة خاصة من العمال الأفارقة لحل المنازعات، وأجاز القانون لهم تكوين اتحاداتهم الخاصة بهم، إلا أنها كانت دون جدوى لارتباطها بالحكومة من حيث الإدارة والتنظيم والإشراف.

**– الحقوق السياسية :**

مارست الحكومة دوما دور إنقاص الحقوق السياسية كلما تقدم بها الزمن، فكان أول تشريع يحدث تأثيراً في حقوق الأفريقيين السياسية هو قانون التمثيل النيابي للوطنيين الصادر عام ١٩٣٦ ، ومن أبرز مواده نقل الوطنيين المصوتين من سجل الناخبين إلى سجل مخصص لغير البيض، حيث أصبح مطلوبا منهم أن ينتخبوا ثلاثة من البيض انتخابا منفصلا ليمثلوهم في البرلمان، وكذلك سمح للأفارقة اختيار أربعة لهم من الأوروبيين ليمثلوهم في مجلس الشيوخ.

وفي عام ١٩٥١ صدر قانون آخر تم بموجبه حذف الملونين من سجل الناخبين العام وإدراجهم في سجل منفصل، وتخويلهم انتخاب أربعة من الأوروبيين كممثلين لهم في الجمعية التشريعية.

**– القيود الاجتماعية :**

لتكريس العزل العنصري في مجال الاتصالات الاجتماعية تم إصدار عدة تشريعات، ففي عام ١٩٤٩ صدر قانون يمنع الزواج المختلط وبعدها صدر ملحق للقانون عرف بقانون الفجور أي يمنع اللقاء الجنسي بين البيض والأفارقة.

وكما صدرت قوانين أخرى تفرض الحظر على حركة الأفارقة لأجل التحقق من فاعلية قانون العزل العنصري، ولأجل إخضاعهم للمراقبة الفعالة، وعلى الرغم من وجود القوانين الموضوعة، منذ القرن التاسع عشر، من قبل بريطانيا في مستعمرة الكاب،

وتطبيقها على جميع الأفارقة إلا أنه تم التخلي عنها لاحقا، وعلى الرغم من هذا فإن البوير طبقوها بحزم في جمهورياتهم بعد حركة "الزحف العظيم"، وحتى بعد تحقيق الاتحاد عام ١٩١٠ لم تلغَ هذه القيود، بل تم التأكيد عليها ثانية بصيغة تعديل قانون الوطنيين فوجدنا التعديل الجديد يفرض شروطا شديدة القسوة على الأفريقيين، حيث حتم عليهم الحصول على إذن من المكاتب المحلية قبل مغادرة مناطقهم للالتحاق بأعمالهم في المنطقة الحضرية، وعليهم كذلك تسجيل عقودهم بمجرد التعيين، وكان على الأفريقي أن يحصل على إذن إذا أراد الدخول إلى المدينة لمدة ٧٢ ساعة، والحصول على تصريح إذا أراد أن يكون خارج قريته أثناء ساعات حضر التجول.

**- التعليم :**

لم تكتف الحكومة بعزل الأفريقيين من العمل والعلاقات الاجتماعية بل حاولت أن تحافظ على أوضاعهم التي هم فيها، فهم إما عمال وإما خدم، ولكن مع هذا كان عليهم أن يتلقوا تعليما يقنعهم، لكن من ناحية أخرى كان التعليم الذي تقدمه الإرساليات التبشيرية المسيحية تشجعهم على تنمية مواهبهم والاستمرار مع الأوروبيين في الأعمال المهنية وغير المهنية، وإن مسألة التعليم كانت دوما تثير مشاعر متباينة عند الأوروبيين، فالبعض منهم كان يري وجوب تقديم تعليم زراعي فقط لهم، أما النظري فيجب أن يكون حصرا في البيض لضمان استمرار تفوقهم في المجتمع، بل كان يطرح البعض ضرورة بقاء الأفريقيين بدائيين، وإن التعليم الحديث يفسدهم بل ويجعل السود كسولين وعنيدين ولهذا لا يصلحون إلا لإنجاز الأعمال اليدوية، فظهرت المدارس المختلفة كل حسب جنسه وانتقل هذا إلى سياسة التنمية المنفصلة لتشمل التعليم العالي، فما دامت هناك مدارس مختلفة ومناهج مختلفة لأجناس مختلفة، واستكمالا لهذه السياسة صدر قانون التعليم الجامعي لعام ١٩٥٩ موضحا ومؤكدا الفصل العنصري في التعليم الجامعي، لاسيما وأن القانون نص على وجود ثلاث كليات جامعية للأفارقة في المناطق الريفية وكلية لذوي الأصول الآسيوية، أما المخصصة للبيض فهي جامعة الناتال وويتوترسراند والكاب.

من هذه السياسة تتضح أهداف الحكومة لإعداد غير البيض ليكون دورهم ثانويا في المجتمع، واستمرار تهيئة البيض لدور مميز ومهيمن على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلاد، إلا إن جميع العراقيل التي وضعت كان لها دورها في مضاعفة قوة الموقف التنافسي بين الأوروبيين والأفارقة، فالمتتبع لإنشاء مدارس الفصل العنصري يجدها تبدأ من عام ١٩٠٥ حين صدر قانون هيئة مدارس الكاب الذي نص على وجوب فصل المدارس على أساس عنصري[٢٥].

هذه إذن الصورة الموجزة جدا حول الأساليب التي اتبعت على مدى بعيد بل قل منذ ان استوطن الأوروبيون جنوب أفريقيا واستولوا على الأراضي الصالحة للزراعة، بعد طرد أهلها الأصليين إلى معازل خاصة بهم ، وحرموهم من حق التملك والإقامة وممارسة الحقوق السياسية، ومنعوهم من دخول الأحياء والمطاعم والحافلات والمسارح ودور السينما المخصصة للبيض وذلك بموجب قوانين عنصرية قاسية تفرق بين البشر حسب لون جلدهم، وهكذا مارست فئة قليلة من المستوطنين البيض التفرقة العنصرية ضد سكان الأرض الحقيقيين، الأمر الذي قاد إلى بروز العديد من الزعماء السياسيين وعلى رأسهم نلسون مندلا.

**ناميبيا :**

أطلق على نامبيا في القرن التاسع عشر اسم جنوب غرب أفريقيا الألماني من قبل حكومة بسمارك. واسمها يحدد موقعها، وهي تطل على المحيط الأطلسي بساحل، قليل التعاريج والخلجان، طوله حوالي ١٥٠٠ كم، تحدها من الشمال انكولا ومن الشرق بوتسوانا ومن الجنوب والجنوب الشرقي اتحاد جنوب أفريقيا، تبلغ مساحتها ٨٢٤،٠٠٠ كيلو متراً مربعاً ويبلغ تعداد نفوسها حوالي ١,٢٣٠,٠٠٠ نسمة حسب إحصاء سنة ١٩٨١[٢٦].

## بداية وصول الأوربيين :

وصل البرتغاليون إلى منطقة رأس الرجاء الصالح في عام ١٤٨٨ مـــرورا بـــإقليم جنوب غرب أفريقيا، وبعد أن سيطر البرتغاليون على مدينة الكاب، لأهمية موقعها بالنسبة لهم، أخذوا يتطلعـــون نحو الشمال الغربي وخاصة بعد أن أخذت أخبار المستكشـــفين- الذين زاروا المنطقة - تصل إليهم. وفي عام ١٧٦١ أرسلت من مدينة الكاب لجنة علميـــة بقيادة هندريك هوب لاستكشاف المنطقـــة، وبعـــدها واصـــل الأوربيـــون رحلاتهـــم الاستكشافية في السنوات ١٧٧٥ و ١٧٧٩ و ١٧٩٢ [٢٧]، ووصلها كذلك مستكشفون ورجال أعمال هولنديون وألمان .

لم يظهر اهتمام ألمانيا الاستعماري إلا بعد أن تحققت لها عدة إنجازات داخليـــة، وقد يكون أحدها هو تحقيق الوحدة القومية لأن بسمارك ذاته استمر مركزا اهتمامه على الشؤون الداخلية ولا يريد أن يرى نفسه متورطا خارج قارة أوروبا و بالذات في قضـــية المستعمرات. ولكن بعد التطور الصناعي الذي تحقق في بلده وإلحـــاح بعـــض أعضـــاء حكومته، بدأ بسمارك يفكر في التوسع الخارجي، وبالفعل دخلت قواته إقليم ناميبيـــا في عام ١٨٨٠، وقبلها كانت توجد مستعمرة صغيرة بمنطقة شـــبه صـــحراوية في أفريقيـــا الجنوبية الغربية، كان المبشرون الألمان يعملون فيها منذ عـــام ١٨٤٢، إلا أنـــه في عـــام ١٨٨٣ تمكن التاجر لوديرتيز من عقد معاهدة مع أحد الزعماء المحليين ورفع العلم الألماني. قادت هذه العملية، إلى احتجاج بريطانيا عليها، مما دفع بسمارك إلى إصدار تصريح جاء فيه أنه: "لا يستطيع أن يستمر في تسامحه مع بريطانيا، ما لم تبد تفهما أفضل تجاه التوسع الاستعماري الألماني"، وقبل ذلك كانت سياسة حكومة بسمارك تركز اهتمامهـــا علـــى تحقيق الوحدة الألمانية وتدعيمها بدلا من الاهتمام بأفريقيا، بل كان بسمارك يعمل علـــى تشجيع فرنسا نحو أفريقيا ليحول أنظارها عن خسائرها مع ألمانيا، وقد تخلـــق لبريطانيـــا مصاعب دولية نتيجة التقدم الفرنسي في هذه القارة [٢٨]، وبعدها بفترة قصيرة عقد مؤتمر برلين فأصبح دخول القوات الألمانية واحتلالها لأراض أفريقية مؤكدا، وفي عام ١٨٩٠ تم عقد اتفاقية بين ألمانيا وبريطانيا رسمت بموجبها حدود ناميبيا في شكلها الحالي.

## الحركة الوطنية :

استمر استعمار ألمانيا للإقليم حتى الحرب العالمية الأولى، حين قررت بريطانيا ضم المنطقة إلى جنوب أفريقيا لإخراج عدوها منها، وتحقق ذلك بالفعل في عام ١٩١٥. وحتى عام ١٩٢٠ وضعت بريطانيا هذا الإقليم تحت الحكم العسكري المباشر، ثم وضع تحت نظام الانتداب بناء على رغبة بريطانيا، وطبقا لقرار الانتداب الصادر عن عصبة الأمم في عام ١٩٢٠ والذي منح بريطانية إدارة جنوب أفريقيا، ومن ضمنها هذا الإقليم. وفي عام ١٩٤٦ قررت الأمم المتحدة إنهاء الانتداب على الدول المنتدبة، في موعد أقصاه عام ١٩٦٦، إلا أن حكومة جنوب أفريقيا العنصرية شذت عن هذه القاعدة وأصدرت في عام ١٩٤٩ قانونا نص على ضم إقليم جنوب غرب أفريقيا إليها، واعتبر البيض هم الذين يمثلون الإقليم فأسست لهم جمعية استشارية تتكون من ١٨ عضواً ممثلاً للبيض سلمت إليهم جميع السلطات، وفي عام ١٩٦٦ قررت الأمم المتحدة في ضوء قرارها السابق إنهاء انتداب جنوب أفريقيا ووضع هذه البلاد تحت إشراف الأمم المتحدة مباشرة لكن حكومة جنوب أفريقيا العنصرية لم تنفذ هذا القرار، ولم ترضخ للأمر، لمساندة الدول الاستعمارية لها ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا.

لم يقبل شعب هذا الإقليم منذ البداية سياسة الاستعمار الألماني في الاستيلاء على أراضيه بعد إزاحة القبائل عنها، وهي السياسة الاستعمارية الجائرة، التي تهدف إبعاد السكان الأصليين عن أراضيهم ليحل بدلهم المستوطنون الأوروبيون، ومن جراء هذه السياسة فقد الأهالي معظم أراضيهم الخصبة، ومواشيهم التي يعتاشون عليها، وبذلك تحولوا إلى أيدي عاملة رخيصة تخدم المستوطنين البيض وتحقق أهداف الاستعمار، فضلاً عن سياسة الرق التي تعرض لها هذا الشعب، وهو يشاطر أشقاءه أبناء بقية الشعوب الأفريقية.

لكل فعل رد فعل، لذلك كانت ردة فعل شعب ناميبيا على سياسة الاستعمار الألماني الجائرة هي المقاومة العسكرية المسلحة، والتي بدأت منذ الغزو الألماني لأراضيه، فاندلعت حركة مقاومة مسلحة في عام ١٩٠٣ واستمرت حتى عام ١٩٠٧ بقيادة زعيمهم جاكوب مارنكا، في منطقة ناما، وقدر عدد المقاتلين الوطنيين الذين أسهموا فيها حوالي ٧٠٠٠ مقاتل، وكان معظمهم لا يمتلكون أسلحة نارية، بل كانت أسلحتهم بدائية كالعصي والسكاكين والسهام والنبال مما سهل على القوات الألمانية إبادتهم، ودفعها إلى استخدام أحط الوسائل وحشية في القضاء على هذه الثورة، فشنوا حرب إبادة جماعية عليهم شملت حتى الآمنين الذين لم يشتركوا في هذه الحركة وحتى النساء والأطفال، وقدر عدد الذين قتلوا أكثر من ٦٠٠٠٠ شخص، والذين سلموا من أيدي القوات الألمانية هربوا إلى الصحراء ليواجهوا مصيرهم المحتوم، وليموتوا جوعاً وعطشاً[٢٩].

وبعد هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى، وضع هذا الإقليم تحت الانتداب البريطاني وكأي إقليم من أقاليم العالم الثالث، كانت الزعامة القبلية أو الدينية هي المسيطرة على حركات المقاومة فيها أو المحركة لها-كما مر بنا سابقاً- ونتيجة للسياسة البريطانية الجائرة، حدثت انتفاضة شعبية في عام ١٩٢٢ ضد السلطات البريطانية أشعلتها قبيلة اليوند لوراتس، وهي من القبائل التي يحفل سجلها بالصدام مع البريطانيين، لكنها هدأت بسبب وعود هذه السلطات لها بإعادة أراضيها التي سلبت منها في العهد الألماني، ورفع ضرائب قديمة سبق وان وضعتها ألمانيا عليهم، كضريبة الكلب مثلاً، وحين نكثت هذه السلطات بوعودها، شعرت بخطر تحركات هذه القبيلة فأرسلت لهم قوات عسكرية قتلت منهم مائة شخص وسجنت عدداً اخراً منهم، في محاولة منها لإخماد أصواتهم.

وهناك قبيلة الباسترز التي كانت قد تمتعت بشبه استقلال لإدارة شؤونها أثناء الوجود الألماني، واعترفت بريطانيا بهذا الاستقلال بعد طرد الألمان من الإقليم وإدارته من قبل جنوب أفريقيا، إلا أنها لم تلتزم بما أقرته واعترفت به فوصلت العلاقة بين الحكومة

وهذه القبيلة إلى حد القطيعة، وفي عام ١٩٢٥ دبرت عملية عسكرية أحاطت بالقبيلة واقتيد من رجالها إلى السجن حوالي خمسمائة رجل إضافة إلى تجريد القبيلة من حقوقها السابقة.

وبعد الحرب العالمية الثانية وما تمخضت عنه من نتائج، تدعو إلى منح الشعوب المستعمرة حريتها واستقلالها، ظهرت قيادات جديدة للحركة الوطنية من بين الأوساط السياسية المدنية من أفراد الطبقة العاملة، وكان لهذه الحرب تأثير كبير في أذهان الأفارقة وأفكارهم ومن بينهم سكان ناميبيا، وذلك لاشتراكهم في هذه الحرب ضمن القوات البريطانية، ومن هذا تعرفوا على الرفاهية التي ينعم بها الأوربيون والحرية الفردية التي يتمتعون بها، فعادوا إلى بلادهم بعد نهاية الحرب وهم في ذهنية جديدة مدركين مدى الظلم الذي يعانون منه، هذا فضلا عن تأثر سكان هذا الإقليم بالحركة السياسية في جنوب أفريقيا.

ومما كان له انعكاساته على الحركة الوطنية هو ان القوانين التي شرعت لجنوب أفريقيا انسحب تنفيذها على إقليم غرب أفريقيا، فصدور قوانين التمييز العنصري ونظام المرور للأفارقة وقوانين تحريم الإضراب، هذه كلها بلورت أساليب الكفاح الوطني الأفريقي الذي ظهر بعد الحرب العالمية الثانية. وبرزت زعامات جديدة تجاوزت الزعامات التقليدية، فكان الشباب المثقف والطلبة الذين درسوا في أفريقيا الجنوبية قد أسسوا أول تنظيم سياسي في ناميبيا باسم جمعية طلبة جنوب غرب أفريقيا في عام ١٩٥٢، وأعيد تنظيمها في عام ١٩٥٥ باسم سوابا *SWAPA* ، فكانت هذه الجمعية هي الجذور الأولى للحركة السياسية المنظمة في هذه البلاد، ولكن في عام ١٩٥٨ ظهرت التنظيمات السياسية البارزة في ناميبيا ويبدو انها كانت تتماشى مع التقسيمات القبلية وكما يلي :-

١- المؤتمر الأفريقي، الذي يسمى منظمة جنوب غرب أفريقيا (سوابو) *SWAPO* ، وأعضاؤها ينتمون إلى قبيلة أفامبو.

٢- اتحاد جنوب غرب أفريقيا الوطن، (سوانو) *SWANU* ، وأعضاؤه قبيلة الهيرير.

٣- منظمة جنوب غرب أفريقيا الوطنية المتحدة للاستقلال، (سوانيو) *SWANYIO* ، وأعضاؤها ينتمون إلى قبيلة ناما.

٤- اتحاد جنوب غرب أفريقيا الديمقراطي (سوادو) *SWADU* وأسسته قبيلة دامار.

٥- منظمة ملوني جنوب غرب أفريقيا، أسس هذه المنظمة ملوني جنوب أفريقيا الذين يعيشون في إقليم جنوب غرب أفريقيا.

كان هدف هذه الجمعيات كافة هو الكفاح ضد التمييز العنصري في جنوب أفريقيا، إلا أنها سرعان ما انحلت و لم يبق منها سوى اثنتين، هما :

**١- منظمة سوانو :-**

تأسست هذه الجمعية بزعامة كوزنكويز وترتكز على قبيلة الهيرير، وتركز نشاطها على التوعية السياسية في الإقليم وتقديم الشكاوي إلى هيئة الأمم المتحدة عن التمييز العنصري الذي تمارسه حكومة جنوب أفريقيا، وركزت أنشطتها على تكثيف اتصالاتها بالدول الأفريقية وغيرها طالبة مساعدتها.

وحين يئست من جهود المنظمة الدولية، قررت اعتماد الكفاح المسلح لتحقيق أهدافها. وكان من ابرز أخطاء زعيم المنظمة اعتماده الكلي على الصين وعدم اهتمامه بالمشاعر الأفريقية مما جعله يخسر مساعدات منظمة الوحدة الأفريقية، التي هي جزء من الجسم الأفريقي الكبير، لهذا تضاءل دور هذه المنظمة تدريجياً وتلاشى لأنها لم تعد تعبر عن إرادة الشعب وطموحاته.

**٢- منظمة سوابو :-**

تأسست هذه المنظمة في نيسان ١٩٥٩ من قبل سام نكوما وجاكوب كوهانو، ويبدو ان تأسيسها كان بديلاً عن منظمة سوانو التي لم تستطع تطوير نفسها لكي تستمر في العمل السياسي، ومن أبرز أهداف المنظمة هو الكفاح المسلح مع الحفاظ على استمرارية العمل السلمي، ولا سيما الاتصال بهيئة الأمم المتحدة، ولكن الذي ميزها عن بعضها في العمل هو أنها شكلت داخلها جناحا عسكريا اسمه جيش التحرير لشعب ناميبيا. وتم رسم تحرك قادة هذه المنظمة وأعضائها بدقة في الجناح العسكري، وهو التحرك بكل سرية من أجل تنفيذ مهامهم والعودة لعملهم العادي اليومي وتزعمه هيرمان جاتوفا، في حين يظهر الجناح العلني للمنظمة، بأنه الجناح المفاوض الذي يرتضي الحلول السلمية، وهو الجناح السياسي ويرأسه سام نكوما، وهو رئيس لهذه المنظمة أيضاً.

لتسهيل عمل الجناح العسكري لمنظمة سوابو، قسمت ناميبيا إلى ساحات عسكرية لكي يكون قائد المنطقة مشرفاً على ما يدور في منطقته، وبدأت هذه المنظمة عملها المسلح في عام ١٩٦٦، مما دفع حكومة جنوب أفريقيا إلى مطاردة ثوار الإقليم ومارست معهم القتل والتشريد، إلا أن المقاومة لم تستكن برغم بشاعة أسلوب الحكومة في التعامل مع الثوار.

وبرز دور طبقة العمال في الحركة الوطنية الناميبية، لكونها طبقة تواجدت في ساحة العمل بعد السيطرة البريطانية وقيام المشاريع الصناعية، وبالفعل ظهر أول تنظيم نقابي لها في نهاية عام ١٩٤٠ باسم اتحاد عمال ميناء لودرتيز، وتمكنت هذه النقابة من إعلان الإضرابات في سنوات ١٩٥٢ و١٩٥٣ وفقدت عددا لا بأس به من مناضليها في المواجهات مع سلطات الاحتلال، وتميزت الفترة من عام ١٩٧١ إلى عام ١٩٧٨ بقيام العديد من إضرابات عمال المناجم المطالبين برفع أجورهم واستنكارهم لاستخدام سلطات الحكومة العنصرية أساليب العنف معهم(٣٠).

في شهر حزيران/ يونيه عام ١٩٧١، ذكرت محكمة العدل الدولية بطلب من مجلس الأمن أعضاء منظمة الأمم المتحدة "بعدم شرعية الوجود الأفريقي- الجنوبي في ناميبيا وبالأمر الذي وجه لأفريقيا الجنوبية بسحب إدارتها فورا من البلاد". وفي عام ١٩٧٣ قرر مجلس الأمن بالإجماع وضع حد لمحاولات التفاوض مع حكومة جنوب أفريقيا، وهنا حاولت الحكومة العنصرية إحداث الانشقاق في منظمات حركة التحرر الناميبية، إلا أن منظمة الوحدة الأفريقية والجمعية العامة للأمم المتحدة سارعتا إلى الاعتراف بحركة سوابو ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الناميبي، وأصرت منظمة الأمم المتحدة على وحدة ناميبيا واستقلالها واعتبارها جسماً واحداً[٣١]، واستمرت الأمم المتحدة متحدية حكومة بريتوريا العنصرية إلى أن تحقق ما تصبو إليه إنصافا للشعوب المهضومة حقوقها.

واضطرت حكومة جنوب أفريقيا إلى محاولة تهدئة الأحوال في ناميبيا بإجراء انتخابات تشكل بموجبها حكومة للإقليم إلا أن هذه الانتخابات عورضت من قبل مجلس الأمن، وقاطعتها كذلك منظمة سوابو حيث اعتقل العديد من قادة المنظمة، ولم تقتصر مطاردة الثوار داخل ناميبيا فحسب، بل تعداه إلى الأقاليم المجاورة مثل أنكوا، حيث قامت حكومة جنوب أفريقيا بهجوم في عام ١٩٧٩ داخل الحدود الأنكولية وأنزلت مظليين قاموا بإحراق مساكن اللاجئين الناميبيين وقتل العديد منهم حتى وصل عدد القتلى منهم حوالي ستة آلاف.

وعلى الرغم من ظهور الخلافات بين حركة سوابو وحركة سوانو فإن الرأي العام الأفريقي استمر في مساندة شعب ناميبيا كقضية موحدة من أجل الحصول على الاستقلال، ولذلك جاء قرار ملوك الدول الأفريقية ورؤسائها بالقاهرة عام ١٩٨٤ مطالبا جميع الدول بمقاطعة حكومة جنوب أفريقيا وعدم ضخ النفط إليها إلى ان تقوم بإطلاق سراح السياسيين المعارضين لسياسة الفصل العنصري وإلغاء انتدابها على ناميبيا.

وبسبب اشتداد لهيب حركة الكفاح المسلح من قبل شعب ناميبيا، ومساندة هيئة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، وفتح حدود بعض الدول المجاورة لتحرك رجال المقاومة، مثل أنكولا وزائير وزمبابوي، باتجاه دولة اتحاد جنوب أفريقيا، والمساندة الدولية لشعب ناميبيا المناضل، كان لها الأثر الكبير على إجبار حكومة جنوب أفريقيا الرضوخ لمطالب الشعب الناميبي والاعتراف باستقلال دولة ناميبيا عام ١٩٩٠ (٣٢).



obeikandl.com

## هوامش الفصل السادس :

١- فتحي محمد أبو عيانة ، جغرافية أفريقيا ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص٣٦٥.

٢- جديون س. وير ، تاريخ جنوب أفريقيا ، (ترجمة) ، عبد الرحمن عبد الله الشيخ ، دار المريخ للنشر، الرياض ، ١٩٨٦، ص٣٠.

٣- إحسان حقي ، أفريقيا الحرة ، المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ط١، ١٩٦٢ ، ص٢٨.

٤- جديون ، ص٤٨.

٥- المرجع نفسه ، ص٦٣.

٦- المرجع نفسه ، ص٦٣.

٧- د.شانايوا ، "المبادرات والمقاومة الأفريقية في أفريقيا الجنوبية" ، تاريخ أفريقيا العام ، ١٩٩٠، م٧ ، ص٢٠٩-٢١١.

٨- أحمد طاهر ، أفريقيا فصول من الماضي والحاضر ، دار المعارف، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص١٤١-١٤٤.

٩- عبد الرزاق مطلك الفهد، تاريخ العالم الثالث ، (بيت الحكمة) ، بغداد ، ١٩٨٩، ص١٩٤-١٩٦.

١٠- جديون ، ص٢٢٥-٢٣٢.

١١- أ.بازيل دافيدسون ، (واخرون) ، "السياسة والكفاح الوطني في وسط افريقياوجنوبها"، تاريخ أفريقيا العام ، م٧، ص٦٨٢.

١٢- جوزيف-كي- زيربو ، تاريخ أفريقيا السوداء ، (ترجمة) ، يوسف شلب الشام ، ق ٢ ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٩٤ ، ص١٠٠٦.

١٣- دافيدسون ، "السياسة والكفاح.." ، ص٦٨٤.

١٤- المرجع نفسه ، ص٦٨٤.

١٥- الفهد ، ص١٩٩.

١٦- طاهر ، ص١٥٨.

١٧- المرجع نفسه ، ص١٥٩ و ص١٦١-١٦٢.

١٨- زيربو ، ق٢ ، ص١٠١٣-١٠١٤.



obeikandl.com

١٩- سالم عبد الله الفلاح ، نيلسون مانديلا مناضل وقضية ، مصراتة ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ،١٩٩٣ ، ص٢٩.
٢٠- المرجع نفسه ، ص٣٦.
٢١- زيربو ، ق٢، ص١٠٠٩.
٢٢- المرجع نفسه ، ص١٠٢٠-١٠٢١.
٢٣- المرجع نفسه ، ص١٠٢٥.
٢٤- الفلاح ، ص٧٧.
٢٥- جديون ، ص٢٣٨-٢٤٨.
٢٦- ابو عيانه ، ص٣٩٩.
٢٧- John Dugard,The South West Africa , 1973 , p . 58 .
٢٨- زيربو ، ق٢، ص٧٢٠.
٢٩- عبد الرزاق مطلك الفهد ، حركة التحرر الوطنية الأفريقية ، منشورات مكتبة بسام ، الموصل ، ١٩٨٥، ص٤٣٦.
٣٠- محمد إمحمد الطوير ، تاريخ حركات التحرر من الاستعمار في العالم خلال العصر الحديث ، منشورات تانيت ، الرباط ، ١٩٩٨، ص١٩٦.
٣١- زيربو ، ق١٠٢٧،٢.
٣٢- الطوير ، ص١٩٦.

obeikandl.com